

اذا طبق العليم فربما من خلاف الامام احمد حيث قال في وجوب
 صوم يومين اجيب بان لا يشرع في الخلاف اذا خالف سنة مرسومة
 وهي هنا خبر اعم عليكم فانك لو عدت شعبان ثلاثين ويوم الشد
 هو يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس برؤية يوم او شهيد
 برأيه قد شهدوا انهم كصبياد او منساة او عيدا او فسقة وخلق
 صدقهم كما قاله الرافعي واما لم يصح صومه عن رمضان لانه لم يثبت
 كونه منه نعم من اعتقد صدق من قال انه نراه عن ذكره يجب عليه العلم
 كما تقدم عن البيهقي في طائفة اول الباب وتقدم في اثنا عشر نية
 المعتقد لذلك في حق الصوم من مطلق اذا تبين كونه منه فلا
 ينافي ما ذكر في الموضع الثالث انه لان يوم السبت الذي يجرم صومه
 هو علم لم يقطع الصدق هذا موضع واما من ظنه او اعتقد من
 النية فيه وجب عليه الصوم وهذا موضع فقول الا سمي
 ان كلام الشيخين في المرونة وشرع المذهب متناقض من ثلاثة اوجه
 في موضع يجب وفي موضع يجوز وفي موضع يمنع ممنوع اما اذا لم يتجدد
 احد بالروية فليس اليوم يوم نقص بل هو من مشعبات وان اطلق
 العليم لم يرد عنكم ان **فصل** في المنع بين الصومين واجب
 اذا الوصل في الصوم فربما كان او فلا مرام للمنع عنه في المحرمين هو
 ان يصوم يومين فالكفر ولا يتناول بالليل مطعوما بعد غزفه
 في المجموع وفي نية ان الجلاء ونحوه لا يمنع الكرم ان يكون في البحر وهو
 يستديم جميع اوصاف الصائمين وذكر اهل طائفة وابن الصلاح نحو
 وهذا هو الظاهر ثم شرع فيما يجب فيه الكفارة فقال **ومن وطئ**

اوجه سبيل الا في عقوبات ما في مسيل في الضيق لكونه ولا يجب قهره انما ارادوا

بتعيب

بتعيب جميع المشتقة او قد رها من مقلوبها **فصل** في اختلافها
 بالقرآن في الفرض ولو دلت من ادى او غيره في **فصل** في مصادره ولو قيل ان
 العزوب وهو حال صائم ثم بالوجوب بسبب الصوم **فصل** في وجوب وطئ
 المكنته **فصل** لا فساد صومها بالجماع وعليه وجه الكفارة دونها
 لتقصا صومها بقرنه للمكنته بغير من الحيض او نحوه فلم يحل
 حرمة حتى يتناولها المكنته فتختص بالرجل الواحلي ولا يجرم
 مالي يتعلق بالجماع كالمهر فلا يجب على الموطأ فلا على الرجل الموطأ كما تقدم
 ابو المرفعة واللواحد وابتداء اليها بمحكم الجماع فيما ذكر كما تقدم
 ما ذكر في الحد فيخرج بتعيب الموطأ العظم بغيره كالاكل والشرب والاد
 المباشرة فيما ذكره الفقيه الى الاثر فلا كفارة به وتعييب جميع
 المشتقة او قد رها من مقلوبها ارجل بعضها فلا كفارة به لعدم
 فطره وتعييب العهد النسيان لا صومه لم يفسد بذلك والاختيار
 الاثره لا ذكر بعلم الترخيم جهله لغزبه بالاسلام او مشايخه
 بعيد عن العلم فلا كفارة عليه لعدم فطره به نعم لو علم الترخيم ومهل
 وجوب الكفارة وجبت عليه اذا كان من حقه ان يمنع وبالفرض الواجب
 فيما ذكره فلا كفارة فيه اذا انزل وسلم رمضان غيره كصوم نذر
 او كفارة فلا كفارة فيه لان ذلك من خصوص رمضان وبالمكنته الصبي
 فلا كفارة عليه لا قضاء بعد وجوب الصوم عليه وبالصيام بالوافل
 بغيره طي ثم وطئ او نسي النية ليلا فاصبح ممسكا ووطئ فلا كفارة
 حينئذ وبالانتم الموطأ المرفوع والمساخر ولو بغير نية ان ترخص
 ولو فطر وقت الجماع بغناه الليل او شك فيه او فطر باجتهاده دخوله

ستفنا